

ازمة العدالة الاجتماعية وتنامي الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي (دراسة سوسيولوجية)

م.د. شهلاء كاظم ناهي
جامعة القادسية/ كلية الآداب
shahla.kadhim@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٣/٢٥

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٤/١٠

الخلاصة :

هدف البحث الى التعرف على الحركات الاحتجاجية في العراق ومدى اسهامها في معالجة ازمة العدالة الاجتماعية وبيان ما اذا كانت تمثل فاعلاً ايجابياً في الحد من هذه الازمة ام انها اسهمت في الكشف عن هشاشة بعض البنى الاجتماعية واستمرار الازمة. بالإضافة الى التعرف على اهم اسباب اندلاع الحركات الاحتجاجية في العراق. واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي. وتوصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات ابرزها ان أزمة العدالة الاجتماعية في العراق ترتبط بمجموعة من المشاكل المتراكمة منها الفساد، وضعف اداء مؤسسات الدولة، وعدم التوازن في توزيع الثروات والفرص. كما اظهرت النتائج ان تنامي الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي يمثل استجابة جماعية لحالة عدم الرضا عن واقع العدالة الاجتماعية، وخاصة في فئة الشباب الذين يعانون من التهميش والإقصاء.

الكلمات المفتاحية: الازمة، العدالة الاجتماعية، الحركات الاحتجاجية، الاحتجاجات

The Social Justice Crisis and the Rise of Protest Movements in Iraqi Society

(A Sociological Study)

Dr. Shahla Kadhim Nahi

University of Al-Qadisiyah / College of Arts

(shahla.kadhim@qu.edu.iq)

Date received: 25/3/2025

Acceptance date: 10/4/2025

Abstract

The purpose of this research was to understand the role of protest movements in Iraq as a response to the problem of social justice; to assess how protest movements can be used to alleviate the social justice problem or if they are merely an indicator of weaknesses within Iraqi society that continues to contribute to the social justice problem; and to determine what has led to the development of protest movements in Iraq. The methodology of this study was descriptive.

The most significant conclusion of this study was that the crisis of social justice in Iraq is caused by many years of accumulated problems, such as corruption, poor functioning of state institutions, and an inequitable distribution of wealth and opportunities. The results of the study also indicated that the rise of protest movements within Iraqi society represents a collective reaction to the dissatisfaction of citizens regarding the state of social justice, especially for youth, who have experienced being marginalized and excluded.

Keywords: Crisis, Social Justice, Protest Movements, Protests.

المقدمة :

ان المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ شهد العديد من التغييرات (الاجتماعية ، والاقتصادية، والسياسية) مما انعكست على الواقع الاجتماعي، فظهرت اثارها باتساع الفجوات بين افراد المجتمع، كذلك تفشي الفساد الاداري والمالي، وضعف مستوى الخدمات ، بالإضافة لوجود مشاكل تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها احد الاسس المهمة في تحقيق التنمية والاستقرار . وبظل هذه الظروف برزت الحركات الاحتجاجية بوصفها احد الوسائل التي يتجه اليها الافراد في المجتمع للتعبير عن الرفض للأوضاع القائمة وللمطالبة بالتغيير .

فقد شكلت الحركات الاحتجاجية لاسيما الحركات ذات المطالب الاجتماعية والخدمية وسيلة الضغط من اجل معالجة الاختلالات في اداء المؤسسات وللحد من مظاهر الظلم الاجتماعي، كما ساهمت الحركات الاحتجاجية في إظهار ابرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي كالفساد وضعف الخدمات وقلة الفرص في الحصول على بعض الحقوق بصورة عادلة، من هذا الجانب يمكن النظر للعلاقة بين العدالة الاجتماعية والحركات الاحتجاجية بأنها طردية حيث ان استمرار مظاهر الظلم الاجتماعي وعدم العدالة يؤدي لزيادة عدم الرضا وظهور مطالبات احتجاجية ، في حين ان الاستجابة للمطالب يمكن ان يساهم في الحد من دوافع الاحتجاجات.

المحور الاول: الاطار العام للبحث

اولاً: مشكلة البحث

تنبثق الاحتجاجات من رحم المعاناة الاجتماعية فهي تحمل مطالب تنادي بمعالجة ازمة العدالة وتصحيح الخلل القائم في المجتمع، فالعدالة الاجتماعية بحد ذاتها تمثل ازمة حقيقية يعاني منها المجتمع العراقي، الا ان

النتائج المترتبة على الاحتجاجات ليست واحدة ففي بعض الاحيان اسهمت هذه الحركات في تحقيق الاصلاح والحصول على مكاسب ملموسة والبعض الآخر ادى لتعقيد المشهد الاجتماعي وتدهورات انعكست على العدالة الاجتماعية. من هنا تبرز الاشكالية البحثية حول العلاقة بين ازمة العدالة الاجتماعية وتنامي الحركات الاحتجاجية. فينطلق البحث من تساؤل رئيس الى اي مدى اسهمت الحركات الاحتجاجية في العراق في معالجة ازمة العدالة الاجتماعية؟ وهل كانت فاعل ايجابي في الحد من هذه الازمة ام انها كشفت هشاشة البنى الاجتماعية وتكرست الازمة؟.

بالإضافة لمجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة بـ:

- ١- ما الاسباب البنيوية والسياسية لازمة العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣؟
- ٢- كيف ساهم غياب العدالة الاجتماعية في تحفيز الحركات الاحتجاجية؟ وإلى اي مدى يمكن اعتبارها كعامل مفعلاً للاحتجاجات في المجتمع العراقي؟
- ٣- هل ساهمت الحركات الاحتجاجية في الكشف عن هشاشة العدالة الاجتماعية؟

ثانياً: اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في كونه يتناول علاقة جدلية بين ازمة العدالة الاجتماعية وتنامي الحركات الاحتجاجية التي تعبر عن الرفض الشعبي للظلم والنهميش، وهي علاقة لم تعالج بالقدر الكافي في الادبيات العراقية حيث يمثل العراق نموذج لاختلال منظومة العدالة مما افرزت احتجاجات مستمرة تصاعدت حداثها بعد عام ٢٠١٩ . كما تكمن اهمية الدراسة في كشفها الابعاد السوسيولوجية لازمة العدالة والحركات الاحتجاجية عن طريق تسليط الضوء على صوت المواطن العراقي في تطلعاته بتحقيق العدالة الاجتماعية والكشف عن التحديات التي تعيق

الاحتجاجات الشعبية وتحليلها للطرق التي تعيد بها الازمات البنيوية انتاج نفسها في ظل غياب الاصلاح الحقيقي. فيقدم البحث قاعدة نظرية وتحليلية ويجعله مرجعاً للباحثين وصناع القرار الراغبين في تطوير سياسات اكثر عدالة وانصاف.

ثالثاً: اهداف البحث

- ١- تحليل مظاهر ازمة العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي.
- ٢- معرفة اهم الاسباب والدوافع التي ادت الى اندلاع الحركات الاحتجاجية في العراق بعد عام ٢٠١٩.
- ٣- التعرف على مدى اسهام الحركات الاحتجاجية في العراق في معالجة ازمة العدالة الاجتماعية وتحديد ما اذا كانت تمثل فاعل ايجابي في الحد من هذه الازمة ام انها كشفت هشاشة البنى الاجتماعية وتكرست الازمة.
- ٤- تحديد ابرز التحديات التي تواجه الحركات الاحتجاجية بتحقيق مطالب العدالة الاجتماعية.

رابع: منهج البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الذي يعنى بفهم الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل السياقات العامة والمعطيات الواقعية، دون اللجوء إلى جمع بيانات ميدانية من عينة محددة. هذا الأسلوب التحليلي ساهم في الكشف عن أنماط التفاوت الاجتماعي، وأشكال التمييز الاقتصادي، والديناميات التي أدت إلى تصاعد الحركات الاحتجاجية في العراق خلال السنوات الأخيرة.

المحور الثاني: تحديد المفاهيم

أولاً: الازمة (crisis)

تعرف الازمة على انها موقف وحالة تخلق وضعية تتلاحق الاحداث فيها لدرجة الخلط بين الاسباب والنتائج فتتمد مضاعفاتها لتمس الفرد والمجموعة والمؤسسات والنظام فيضحي متخذ القرار فاقداً للسيطرة عليها وعلى اتجاهاتها^(١).

يعرف قاموس وبستر الازمة بأنها نقطة التحول اما للأحسن او للأسوء في مرض خطير او حمى، ضغط او خلل وظيفي، تغيير جذري في حالة الانسان، وقت عصيب غير مستقر وواضاح غير مستقرة^(٢). وتعرف الازمة بأنها نوع من الخطر الذي يهدد النظام الاجتماعي "Social System" القائم وينتج عن هذا التهديد خلل بالعادات والقيم والاعراف ويستلزم التغيير السريع لمواجهة هذا الخطر وإعادة عملية التوازن^(٣).

التعريف الاجرائي لازمة هي الحالة التي يصل بها المجتمع لاختلال التوازن الاجتماعي لمستوى يتعذر به تحقيق الاستقرار او الاستجابة الفعلية للمطالب الاجتماعية الاساسية ما يؤدي لتصاعد التوتر وظهور ردود فعل جماعية مثل الاحتجاجات او الحركات الاجتماعية.

ثانياً: العدالة الاجتماعية (social justice)

يعرف ارسطو العدالة على انها تعامل الناس المتساويين سواسية والتمايزين خلافاً، فالعدالة هي العزم الثابت لإعطاء كل ذي حق ما يخصه بتعبير اكثر شيوعاً بالتراث الاسلامي (اعطاء كل ذي حق حقه)^(٤).

فالعدالة الاجتماعية هي تعاون الافراد بمجتمع متحد يحصل كل عضو على فرصة متساوية وفعالية لكي يتعلم وينمو لأقصى ما تتحجه له القدرات الذاتية^(٥). كما ان العدالة الاجتماعية توصف بأنها عملية مستمرة لأزالة الظلم الاجتماعي، لكنها لا تصف انشاء مجتمع يخلو من الظلم الاجتماعي، فكل خطوة نخطها نحو القضاء على الظلم الاجتماعي هي خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية^(٦).

التعريف الاجرائي للعدالة الاجتماعية هو مدى قدرة الدولة على توفير فرص متكافئة وخدمات اساسية لكافة المواطنين بالمجتمع دون تمييز بالإضافة لضمان المشاركة العادلة بالموارد والقرارات السياسية والاقتصادية.

ثالثاً: الحركات الاحتجاجية (Protest Movement)

الحركة بالمعنى الاجتماعي هي القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو الوصول لهدف ما^(٧). وتعرف الحركات الاحتجاجية بأنها اقدام جماعة ما على الاعتراض ضد جماعة اخرى، حول احدى القضايا الملحة الوجود، بالمعنى هذا ان الحركة تكون عامة ومتعددة الاشكال ومتنوعة الاساليب^(٨).

اما "تشارليز تيلي" فقد عرف الحركات الاحتجاجية على أنها سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب، واعتبرها وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين بالمشاركة في السياسة، فهي عبارة عن عمل جماعي يهدف لتأسيس نظام جديد للحياة^(٩).

التعريف الاجرائي للحركات الاحتجاجية هو كل فعل جماعي منظم او عفوي تتخذه فئات من المجتمع من اجل التعبير عن الرفض والاعتراض على الاوضاع (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) القائمة بالتظاهر والاعتصام او العصيان المدني بهدف المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد والتخلص منه وتحسين الخدمات العامة.

المحور الثالث: نماذج من الدراسات السابقة

اولاً: دراسة عراقية : دراسة وليد حميد مزهر (٢٠٢٢) الموسومة بـ(سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية في العراق: دراسة ميدانية في الفعل الجماعي بعد عام ٢٠٠٣)^(١٠).

تهدف هذه الدراسة الى تقديم فهم سوسيولوجي لظاهرة الاحتجاج في المجتمع العراقي وذلك من خلال التعرف على ابرز الحركات الاحتجاجية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ ، ومحاولة الوقوف على الاسباب والعوامل التي ساهمت في تشكيل هذه الحركات بالإضافة الى التنبؤ بمآلات ومستقبل الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي. وتعد من الدراسات الوصفية التحليلية وتمثلت عينة الدراسة من (٣٥٠) محبوث، موزعين في ثلاث محافظات عراقية وهي بغداد والديوانية وذي قار واعتمد الباحث على منهج المسح الميداني والمنهج التاريخي، وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها: (ان من اهم اسباب المشاركة في الاحتجاجات هو الشعور بالمسؤولية اتجاه الوطن والسعي للوصول الى واقع افضل من خلال الرغبة في التغيير من خلال بوابة الاحتجاجات. ويفصح الاحتجاج في احد جوانبه عن وجود خلل او ازمة داخل المجتمع وخاصة فيما يتعلق بعلاقة المجتمع مع الدولة).

ثانياً: دراسة عربية: دراسة اسراء جمال رشاد (٢٠١٧) الموسومة بـ (الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي - دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين)^(١١).

تناولت هذه الدراسة دور الحركات الاحتجاجية في التأثير على مخرجات التغيير السياسي في كل من مصر وتونس والبحرين، من خلال تحليل معمق لطبيعة هذه الحركات استناداً إلى إطار منهجي موضوعي. وقد اعتمدت الباحثة على نموذج نظري معياري يهدف إلى رسم تصور دقيق للحركات الاجتماعية. استخدمت الدراسة مناهج متعددة، منها المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، إضافة إلى المنهج المقارن. ومن خلال دراسة واقع هذه الحركات خلال فترة اندلاع ثورات الربيع العربي في البلدان الثلاثة، توصلت الدراسة إلى أنّ هذه الحركات لم تقترب في تكوينها وممارستها من النموذج النظري المثالي للحركات الاجتماعية، ما ساهم في تعثرها عن بلوغ أهدافها المعلنة، وأدى في النهاية إلى تعقد المسار السياسي الراهن في كل من مصر وتونس والبحرين.

ثالثاً: دراسة اجنبية: دراسة كاميليا تيكسيرا (٢٠٢٤) الموسومة بـ: (الشباب والاحتجاجات في ظل الازمات المتعددة)^(١٢).

تتناول هذه الدراسة دور الشباب في قيادة الحركات الاحتجاجية عالمياً وسط ما يعرف بـ "الأزمات المتعددة" مثل تغير المناخ، عدم المساواة، الجائحة، وتراجع الثقة في المؤسسات. وتسلط الضوء على كيف يستجيب الشباب لهذه التحديات من خلال الاحتجاجات، استخدمت الباحثة منهجاً مختلطاً يجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي والمنهج المقارن. فهي من الدراسات الاستطلاعية. اما عينة الدراسة فهي واسعة وغير محصورة جغرافياً، وتهدف إلى التعرف على اتجاهات الشباب عالمياً وليس فقط في منطقة واحدة. وتوصلت الدراسة لجملة نتائج اهمها استخدام الشباب أساليب متنوعة في الاحتجاجات فيجمعون بين الوسائل الرقمية والميدانية في تنظيم الاحتجاجات، مما يعزز من قدرتهم على التعبئة والتأثير. تؤدي مشاركة الشباب إلى تنظيم احتجاجات أكثر سلمية وتنوعاً، إلا أنهم يواجهون في بعض الأحيان قمعاً من السلطات حتى في الاحتجاجات غير العنيفة. تأثير مشاركة الشباب على التغيير الاجتماعي فتساهم مشاركتهم في الاحتجاجات في تحقيق تغييرات اجتماعية، لكن هذه التغييرات لا تؤدي دائماً إلى تحسينات مباشرة في أوضاعهم.

نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة new social movement theory:

تركز نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة بشكل أكبر على بناء الهوية الجماعية، بدلاً من التركيز على الأيديولوجيات التقليدية. وغالباً ما تتبع هذه الحركات من الطبقة المتوسطة، على خلاف الحركات الكلاسيكية التي ارتبطت بالطبقة العاملة. وقد ظهرت هذه النظرية في السياق الأوروبي لتفسير وتحليل موجة الحركات الجديدة التي شهدتها القارة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات. من القرن الماضي كما أنها طورت مع فريق "آلان تورين Aalin Tourine" بفرنسا، و"كريسي Kriesi" بألمانيا، و"كلوس أوف Claus Offe" بإيطاليا، و"ميلوسي بسويسرا Alberto Melluci"، و"كلانديرماس Klandermans"، و"تارد رايتشمان Reichman Tard"، و"كوبمانس" (١٣). تُفسّر نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة هذه الحركات على أنها انعكاس للتوترات البنوية في المجتمعات الحديثة، والتي تنتج عن نقشي البيروقراطية بشكل مفرط. ووفقاً لأنصار هذه النظرية، فإن الحركات الجديدة تختلف عن نظيراتها القديمة نتيجة لظهور تناقضات اجتماعية حديثة، أبرزها التوتر القائم بين الفرد والدولة. هذا التحول يدفع النظرية إلى تجاوز التركيز على المصالح الطبقية التقليدية، لتسلط الضوء على قضايا إنسانية عامة وغير طبقية (١٤).

في إطار التحليل السوسيولوجي لأزمة العدالة الاجتماعية وتنامي الاحتجاجات في العراق، تعد هذه النظرية إطار ملائم لفهم طبيعة هذه الحركات وأسباب ظهورها، بعيد عن التفسيرات التقليدية التي كانت تربط الاحتجاجات بالعوامل الاقتصادية أو الطبقية فقط. فتوضح النظرية أن الحركات الاجتماعية الحديثة لا ترتبط بالمطالب الاقتصادية فقط بل يمكنها أن ترتبط بالقضايا التي تتعلق بالعدالة والحقوق والكرامة والمشاركة في الحياة العامة كما يمكن ملاحظة ذلك في الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المجتمع العراقي، ولا سيما احتجاجات الشباب إذ تضمنت مطالب عدة تتعلق بالتخلص من الفساد وتحقيق المساواة في الحصول على الفرص، والحد من العديد من الممارسات التي تؤثر في العدالة الاجتماعية. ومن هنا تساهم النظرية في فهم الحركات الاحتجاجية بوصفها تعبير عن المطالب الجماعية التي تتجاوز المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية للمطالبة بتحقيق قدر أكبر من العدالة والحقوق، كما أن الطبيعة الأفقية والتنظيم الغير مركزي لهذه الحركات، يعكس الخصائص الأساسية لنظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، التي تركز على الفعل الجماعي خارج الأطر الحزبية والأيديولوجية المغلقة.

المحور الخامس: العلاقة بين غياب العدالة وتنامي الحركات الاحتجاجية

أولاً: أزمة العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هي أهم الركائز التي تقوم عليها استقرار المجتمعات وتوازنها فهي الضامن لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين الأفراد بعيد عن التمييز الطبقي والاقتصادي والعنصري. فالعدالة الاجتماعية ترتكز على مبادئ أساسية تعتبر أساس لتحقيقها ولا يمكن اعتبار مجتمع عادل أو لا إلا إذا كان يتوافق أو يتعارض مع هذه المبادئ المتمثلة بـ (المساواة وتكافؤ الفرص بالامتيازات الاجتماعية والحصول على الثروات وفرص الرعاية الصحية (الضمان الاجتماعي) والمساهمة والوصول وحقوق الإنسان والحق بالتنوع والاختلاف) فالافتقار لأحد هذه المبادئ يؤدي لازمة عدالة يعاني منها غالبية الأفراد^(١٥).

إن العدالة الاجتماعية في واقعنا المعاصر تعاني من أزمة حادة تتمثل بالفقر والبطالة وتفاوت الدخل وحرمان فئات كبيرة بالمجتمع من أبسط حقوقها وهذه الأزمة لا تؤثر على الفرد بالمجتمع فقط بل تهدد السلم الاجتماعي وتضعف التنمية. أزمة العدالة الاجتماعية لم تأتي بصورة مفاجئة بل هي نتيجة لتراكمات طويلة وظروف متشابكة ومربكة فهي أشبه بكرة الثلج التي تكبر كلما تقدمت السنين فهي تكشف عن فشل المجتمع أو الدولة بتحقيق المساواة فقد تعددت الأسباب التي أدت لازمة عدالة اجتماعية فهي نتيجة لتراكم (عوامل اجتماعية، عوامل سياسية وعوامل اقتصادية) فيما يلي أهم الأسباب التي أدت لازمة عدالة اجتماعية في المجتمع العراقي:

١- الفقر وعدم تكافؤ الفرص في توزيع الثروات

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية مركبة كما أنها ذات أبعاد متداخلة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو صحية ونظراً لأهمية هذه الظاهرة تعددت واختلف وجهات النظر بتعريفها، فقد سعت الأمم المتحدة إلى تقديم تعريف شامل لمفهوم الفقر، باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد نقص الدخل أو الموارد أو غياب مصدر رزق مستدام. لا يقتصر الفقر على انخفاض الدخل وقلته بل تظهر آثاره في جوانب عدة منها ضعف الحصول على التعليم والخدمات الأساسية وصور التمييز والتهميش الاجتماعي ومحدودية المشاركة في صنع القرار بداخل المجتمع^(١٦). كما يقصد بتكافؤ الفرص الحالة المثالية التي تتوفر فيها لكل فرد فرص متساوية للمشاركة في مختلف الجوانب الحياتية^(١٧).

لا يقتصر الفقر في المجتمع العراقي على ضعف الموارد المادية، وإنما يرتبط بضعف قدرة بعض الأفراد على الحصول على التعليم والعمل والرعاية الاجتماعية. ويبرز بصورة أوضح لدى الفئات التي تواجه صعوبة في الوصول إلى الفرص والموارد المتاحة، الأمر الذي يعكس جانب من مظاهر عدم المساواة الاجتماعية. كما أن عدم تكافؤ الفرص، وما يرتبط به من تفضيل على أساس الانتماء الاجتماعي أو السياسي، يمكن أن يزيد من صعوبة تجاوز حالة الفقر لدى البعض من الفئات. ويؤدي استمرار هذه الظروف إلى بقاء الفقر لفترات أطول، ويزيد من شعور الفئات المتضررة بالتهميش وعدم الإنصاف، الأمر الذي قد ينعكس على علاقتها بالمؤسسات الرسمية وعلى مستوى الثقة بها. ومن هذا الجانب يمثل الفقر أحد الجوانب المرتبطة بأزمة العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي، من هنا نتوصل الى ان الفقر وعدم تكافؤ الفرص ليست مجرد ظواهر اجتماعية عرضية بل انهما مؤشرين خطيرين على اختلال عميق في مبدأ العدالة داخل المجتمع. فالعدالة ليست شعاراً بل هي ممارسة يومية تبدأ بتوزيع عادل للفرص بين الافراد قبل ان تكون توزيع للموارد.

٢- سوء الإدارة والفساد السياسي

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة ذاتية لنفسه او لجماعته^(١٨). يعتبر الفساد احد الظواهر الاجتماعية الناجمة عن العديد من القيم الناتجة عن سيادة الفردانية في مواجهة القيم القائمة على التعاون والعمل الجماعي بالإضافة لارتباطه بالأبعاد الاقتصادية والسياسية مما يزيد من معدلات ومستويات الفقر والفساد هو نقيض لمفهوم العدالة الاجتماعية في ابعادها المختلفة خاصة الاقتصادي والسياسي فالعدالة في بعدها السياسي والاقتصادي تعني مساواة المواطنين في الوصول لفرص العمل او الوصول للموارد التنموية وايضاً ارتباط ذلك بإمكانيات الوصول للحق في ادارة الموارد مجتمعياً^(١٩).

يعد سوء الإدارة والفساد السياسي من العوامل المسببة لأزمة العدالة الاجتماعية في العراق، حيث يؤدي غياب الكفاءة والشفافية في إدارة الشأن العام إلى اختلالات واضحة في توزيع الموارد والخدمات. فلا يمكن بناء مجتمع عادل في ظل إدارة تقتصر إلى الشفافية والمساءلة، ولا مؤسسات تُدار لخدمة المصالح الضيقة على حساب حقوق المواطنين. فالعدالة تبدأ من الإدارة، وتتهار حين تنهار ثقة الناس بمن يتولون إدارة شؤونهم.

٣- المحاصصة الحزبية والطائفية

تقترن كلمة محاصصة بتعبيري الاثنية والطائفية للإشارة لتوزيع المناصب - المغانم بين جماعات محددة على اسس اثنية وطائفية او حتى دينية^(٢٠). وتعني المحاصصة تقسيم الكل على مكوناته بحسب الاستحقاق الديموغرافي للأطراف المشاركة في العملية السياسية فالمحاصصة كنهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر الانتخابات الديمقراطية في المشاركة في الحكومة وتحمل مسؤولية ادارة الدولة^(٢١).

وعلى أية حال ففي المجتمعات ذات التعددية المكوناتية يصعب تحقيق العدالة بصورة تامة، فالديمقراطية لا تنتج عدالة للأقليات والخاص لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، وتوزيع الثروات كما هو في العراق يبقى مثار جدل ونزاع تغذيه أحزاب تتصارع على المناصب التنفيذية وتتخاصص وتتقاسم فيما بينها مؤسسات الدولة، وثمة إرث سياسي و اجتماعي من المواجهة الطائفية في مجتمع كهذا تكون الفدرالية حلاً مثالياً لمشكلات عديدة^(٢٢).

تعد المحاصصة السياسية من أبرز العوائق أمام تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في الأنظمة التي تقوم على تقاسم السلطة والموارد بين مكونات سياسية أو طائفية، على حساب مبدأ الكفاءة والإنصاف.

٤- الاقتصاد الريعي للدولة

يقصد بالدولة الريعية الدولة التي تعتمد في مواردها على عائدات تأتي من الخارج سواء من بيع مادة خام او من تقديم خدمات استراتيجية او فرض ضرائب على التحويلات القادمة من الخارج، اي ان دخلها لا يعتمد بالأساس على الانتاج والعمل^(٢٣). وتعد المديونية المتزايدة وضعف في توظيف العوائد النفطية من المشكلات التي تؤثر في واقع العدالة الاجتماعية في العراق وتعمق من ازمتها، اذ انعكست طريقة ادارة الموارد على الخدمات والفرص المتاحة لأفراد المجتمع فلم تقتصر اثارها على الوقت الحاضر بل امتدت لتشمل تأثيراتها على مستقبل الاجيال القادمة. فأن المشكلة ترتبط بطريقة ادارة الموارد وتوزيعها اكثر من ارتباطها بوجود الموارد، فسوء الإدارة هو الأساس في هذه الأزمة.

تعد ريعية الدولة إحدى أبرز العوامل التي تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية. فالدولة العراقية تعتمد بصورة مباشرة على إيرادات النفط من دون وجود قواعد إنتاجية أو نظام ضريبي فعال. هذا ما أدى الى تحول الدولة لجهة

مانحة للريع، يتم توزيعه وفق الاعتبارات السياسية أو الفئة أو الطائفة، بدل من أن تؤدي دور وسيط بإدارة الثروات وتنظيم الاقتصاد.

ثانياً: العدالة الاجتماعية كعامل في قيام الاحتجاجات

ظهرت الحركات الاحتجاجية نتيجة تراكم الظلم الاجتماعي لفترات طويلة. وإن أي نظام سياسي يتجاهل العدالة الاجتماعية يزرع بداخله بذور الانفجار الشعبي. فأن خروج الثورات العربية والحركات الاحتجاجية في مطلع عام ٢٠١١ مثال واضح على ذلك، حيث تصدّرت مطالب العدالة الاجتماعية المشهد، سواء من خلال شعارات صريحة أو أخرى تحمل في جوهرها مفاهيم الحرية والكرامة، والتي ترتبط ارتباط وثيق بالعدالة الاجتماعية. وعليه، فإن تجاهل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة كان عاملاً رئيساً في تفجّر تلك الحركات الاحتجاجية.

قد أدى اندلاع الحركات الاحتجاجية إلى تداول واسع لمفهوم العدالة الاجتماعية في العالم العربي حيث فجرت الثورة ديناميات ومبادرات كثيرة ودعمت عمل المجتمع المدني في دول الربيع، وأنتجت كذلك تحالفات متعددة عابرة للطبقات والأيدولوجيات، وتعد من أهم نتائجها ارتفاع الطلب والوعي على التوزيع العادل للثروة وفق سياسات اقتصادية واجتماعية تراعي الاختلافات الكبيرة بين الدولة ومناطقها وطبقاتها، وأعادت الثورات النظر في العلاقة بين الدولة والمواطن على مستوى الواقع الملموس وعلى مستوى الوثائق الدستورية المختلفة ولعل المكسب الأهم هو قوة الصوت (Power of Voice)، التي اكتسبتها الجماهير العربية وكشفت الثورات العربية عن العديد من التحديات التي تواجه الدول والحكومات^(٢٤).

العدالة الاجتماعية شعار طبيعي للحركات الاحتجاجية، هذا لا ينبع فقط من مؤشرات البطالة خاصة عند جيل الشباب، وكذلك لا ينبع من انعدام مقومات الاقتصاد المتطور والتنمية، ومن انعدام الثروة والموارد. فعلى الرغم من وجود الفساد وعدم نجاعة البيروقراطية إلا أن هذه ليست إشكالية أساسية فالإشكالية البارزة للعيان هي توزيع المواد بالطرق العادلة. فمن المنظور الاقتصادي، إن خصخصة القطاع العام أدى إلى عدم المساواة^(٢٥). فكل الشكاوى التي تأتي من الأفراد والجماعات في مجتمع ما تتصل بغياب العدالة، ومن المظاهر الشائعة التهميش الإقصاء الاضطهاد الفقر عدم تكافؤ الفرص .. الخ، مما يتصل بكل الحقوق المتصورة للأفراد والمكونات الاجتماعية كمواطنين يتساوون مع غيرهم في الحقوق والواجبات، وبما أنه لا وجود لعدالة مطلقة إنما تم تحقيقه

منها يختلف باختلاف الظروف والمناخات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الشائعة فإن الساخطين على ظلم السلطة متوفرون على الدوام هؤلاء يجدون من زوايا نظر خاصة بهم أن السلطة على قدر كبير من الظلم، في حين قد لا يشعر غيرهم بهذا الظلم الفادح^(٢٦) .

إذا كان جانب الحركات الاجتماعية المظلم هو جانب المجتمع ، فإن جانبها المضيء هو الحداثة : انها تقف بجانب العقل ضد تعسف السلطة، والاهم من ذلك انها تتاصر حقوق الفرد العامة ، بحيث انه بكل نزاع او كل حركة اجتماعية هناك دعوة الى المساواة والعدالة الحرية والى الاحترام لكافة الافراد^(٢٧) . فقد ادت الثورات العربية نتائج مهمه بشأن العدالة^(٢٨):

- ١- الترابط في موضوعات الخلل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والذي كان مفقودا نتيجة التطور التاريخي ، وطبيعة العقد الاجتماعي السلطوي السائد قبل الثورات.
- ٢- العدالة الاجتماعية يجب أن تكون أكبر من مجرد توزيع للثروة.
- ٣- التركيز على العلاقات السلطوية Power Relations
- ٤- التركيز على العدالة الانتقالية وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية. أما أدوات تحقيق وتنفيذ العدالة الاجتماعية فهي متعددة (الضرائب (Taxation)، المنافع الاجتماعية، اعادة توزيع الثروة) .

تُعد أزمة العدالة الاجتماعية عامل جوهري باندلاع الحركات الاحتجاجية، خاصة بالمجتمع العراقي فإنه يعاني من التهميش الاقتصادي، وتمييز اجتماعي، وغياب التكافؤ في الفرص. حيث ان حرمان الأفراد من حقوقهم الأساسية يرفع مشاعر الغضب والإحباط ما يدفع الفئات المهمشة للتعبير عن الرفض بالاحتجاج والتمرد على الأوضاع القائمة. فتتعرز هذه الحركات عندما يغيب الحوار الجاد وتقابل مطالب المواطنين بالعنف أو التجاهل، مما يفقد الدولة الشرعية الأخلاقية أمام الشعب.

ثالثاً: أسهام الحركات الاحتجاجية في تحقيق العدالة الاجتماعية

برغم التحديات البنيوية التي واجهتها الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي ، قد أسهمت بشكل واضح في كشف أوجه اللاعدالة الاجتماعية وتعريتها أمام الرأي العام، وإجبار السلطات على الاستجابة لبعض المطالب

الإصلاحية. وقد تمثلت مساهماتها برفع الوعي الشعبي بالحقوق والعدالة الاجتماعية فأدت الحركات الاحتجاجية إعادة تشكيل وعي المواطن العراقي بمفاهيم (المواطنة، والحق بالكرامة، والمساواة، والخدمات العامة).

كما فضحت الفساد وطالبت بمحاسبة المفسدين وجعلت هذه الاحتجاجات مطالب المحاسبة والشفافية من أبرز القضايا بالخطاب العام. كما انها ساهمت بالتأثير على القرارات السياسية فأجبرت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ اقال حكومة (عادل عبد المهدي) بالتظاهر السلمي، ودعت إلى تعديل قوانين انتخابية لتقليل احتكار النخب^(٢٩). بالإضافة الى تعيين الالاف من الخريجين في الدولة، وأسهمت بوضع قضايا العدالة الاجتماعية في صلب النقاشات الوطنية، مما دفع بعض الكتل السياسية لإعادة النظر في برامجها. كما كسرت حاجز الخوف وتوسعت المشاركة الشعبية حيث شجعت فئات واسعة من الشباب والنساء على الانخراط بالفعل الجماعي، ورفض سياسة التهميش واللامساواة. على الرغم مما حققته هذا الحركات من نتائج الى انها اسهمت ايضاً بصورة غير مباشرة بتعميق ازمة العدالة الاجتماعية.

رابعاً: المعوقات الهيكلية للحركات الاحتجاجية وتأثيرها على ازمة العدالة الاجتماعية

رغم أن الحركات الاحتجاجية في العراق انطلقت في الأساس كمحاولة جماعية للمطالبة بالإصلاح ومعالجة أزمة العدالة الاجتماعية، إلا أن السياق السياسي والاجتماعي الذي أحاط بها ساهم في استمرار الأزمة بل وأظهر هشاشتها بشكل أكبر. فالاحتجاجات لم تنتج الظلم، بل عرته، لكنها واجهت تحديات بنيوية كبرى حالت دون قدرتها على التأثير الفاعل والمباشر في مسار العدالة. وقد أدت مجموعة من العوامل إلى تعقيد المشهد العام وزيادة الشعور بانعدام العدالة، دون أن يكون الحراك نفسه هو السبب المباشر في ذلك. وفيما يلي أبرز المعوقات التي ساهمت في استمرار مظاهر الأزمة:

١- انعدام التنظيم والقيادة:

ان غالبية الحركات الاحتجاجية لا تمتلك قيادة تقوم بتوجيهها وتعتبر عن اهدافها وايضاً تمتاز الحركات الاحتجاجية بعدم وجود اطار تنظيمي واضح فالحركات تتسم بميلها للعمل عبر هياكل مفتوحة لا تشترط فيها قواعد صارمة للعضوية فهي تكون اقرب الى تجمع من الافراد لا يعملون وفق اطار تنظيمي واضح او قيادة مهيمنة^(٣٠).

منذ انطلاق الحركة الاحتجاجية في العراق كان لها ميزات وسمات اتسمت بها، وعلى الرغم من تنوع المطالب والشعارات المرفوعة، سواء في التظاهرة الواحدة جغرافياً وزمانياً، أو ما بين تظاهرة وأخرى بافتراقهما جغرافياً وزمانياً، بقيت هذه المطالب والأهداف تعبر عن تقارب في الرؤى والمنطلقات، فهي كلها تقريباً تعرب عن رغبة واحدة في تجاوز نظام المحاصصة الطائفي الفاسد ومحاربة الفاسدين وبناء دولة مدنية ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن التعبير الأيديولوجي عن هذه المطالب كان يرسم في بعض الأحيان حدوداً واهية غير حقيقية في ما بينها، أي بين عامة الجماهير وبين الجمهور الأيديولوجي في الساحات، فكانت هذه نقطة الضعف التي تهدد الوجهة العامة لوحدة وعي الجماهير المحتجة^(٣١).

مثل غياب التنظيم والقيادة الفاعلة داخل الحركات الاحتجاجية العراقية أحد أبرز التحديات التي واجهت الحراك الشعبي، وساهم - من حيث الأثر لا من حيث النية - في إضعاف فاعليته دون أن يكون السبب المباشر في تعميق أزمة العدالة الاجتماعية. فالحركة التي تقتصر إلى قيادة موحدة وهيكل تنظيمي واضح غالباً ما تجد صعوبة في بلورة مطالب واضحة أو تقديم خطاب سياسي متماسك، مما يقلل من قدرتها على التفاوض مع السلطات، ويجعلها أكثر عرضة للاختراق أو التوجيه غير المنضبط. كما فتح الفراغ القيادي المجال لظهور سلوكيات فردية

أو جماعية غير منضبطة، قد تتسم بالعنف أو العشوائية، ما أضر بصورة الحراك ومصادقيته، وأدى إلى تراجع الدعم الشعبي في بعض المراحل.

وبذلك، فإن غياب القيادة يعد عاملاً لإعادة إنتاج مظاهر أزمة العدالة، من خلال فشل الحراك العفوي في التحول إلى قوة ضغط فعالة تحدث التغيير المنشود. فالغضب الشعبي المشروع، إذا لم يُترجم إلى حراك منظم، قد يتحول - من حيث لا يُقصد - إلى عامل يُثبت البُنى غير العادلة بدل من أن يهدمها.

٢- استغلال الأحزاب السياسية للحراك: تسييس المطالب ومصادرة العدالة

يعرف عالم السياسة الأمريكي انتوني داونز الحزب السياسي بأنه فريق من الرجال يسعون للسيطرة على جهاز الحكم من خلال الحصول على مناصب في انتخابات معدة حسب الأصول . اما جيوفاني سارتوري فعرف الحزب بأنه أي مجموعة سياسية يتم تحديدها بواسطة تسمية رسمية قادرة على تقديم المرشحين للمناصب العامة عن طريق الانتخابات^(٣٢).

الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، وربما بعض الأحزاب الجديدة، التي تشكلت من أعضاء الحركات الاحتجاجية كانت هي الحامل الأساسي لفريضة العدالة الاجتماعية الغائبة^(٣٣). بالنسبة إلى العراق فإن الأحزاب الحالية لا تؤمن بالعدالة الاجتماعية لا من حيث المفهوم ولا من حيث التطبيق، وذلك استناداً إلى مرجعيتها الفكرية، والدليل على غياب العدالة الاجتماعية اندلاع انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩ العارمة التي هزت بعمق كامل المنظومة السياسية والفكر الاجتماعي ، وتخطت البعد الطائفي لتؤكد أن البعد الطبقي هو مفتاح التغيير^(٣٤).

قد بنت الحركات الاحتجاجية جدار سميك أمام الحزبية شعارها الشعبي (كلا كلا للأحزاب)، إذ كانت ترمز إلى تخوفها من الخطاب الأيديولوجي وخطورة سرقة الاحتجاج لصالح الأحزاب، رغم يقينها بأن لا حياة سياسية ديمقراطية بدون أحزاب، وربما هي كانت تعبر عن فوضى الحياة الحزبية في العراق التي تتيح العمل في حقل السياسة الأكثر من دورتين انتخابيتين بدون قانون أحزاب^(٣٥).

من بين العوامل التي ساهمت في تعقيد المشهد الاحتجاجي في العراق، كان تسلل بعض الأحزاب السياسية إلى الحركات الشعبية ومحاولتها توظيفها لخدمة مصالحها الضيقة، لا سيما في الفترات الانتخابية أو أوقات الصراع السياسي. فلم يصدر هذا التسلل لم يصدر عن الحراك نفسه بل جاء من الخارج، وأدى لتشويه الرسالة الأساسية للاحتجاجات التي تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتوفير فرص العمل للعاطلين والخريجين. وبدل من أن دعم الأحزاب للمطالب الشعبية، عملت على استغلال الحراك وتوجيهه حسب أجنداتها، ما أدى إلى فقدان الكثير من استقلاليتها هذا ما أدى التداخل لتفريغ الحراك من مضمونه الإصلاحي، وتحويله لأداة الصراع السياسي بين النخب، بدلا من أن يبقى مسار وطني جامع.

٣- العنف في الاحتجاجات: من القمع إلى تعقيد مسار العدالة

العنف السياسي يعد وسيلة من وسائل الصراع بين الدولة والجماعات السياسية التي تهاجم الشرعية أو بين الجماعات السياسية مع بعضها البعض من أجل الحصول على مكاسب سياسية أو لتغيير حكم قائم. أو هو عنف السلطة ضد الجماعات التي تعارضها، فأن العنف السياسي يمكن أن يمارس في نطاق دولة معينة بالمواجهة بين السلطة والشعب أو بين الأحزاب السياسية والدولة أو بين الأحزاب نفسها أو الأفراد أنفسهم^(٣٦).

غالبية الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي تعرضت الى القمع من قبل القوات الامنية مما ادى الى توسع الازمة وزيادة حالة الاحباط. فأن استخدام الشرطة والقوات الامنية العنف ضد المحتجين يقود الجماعات المحتجة الى اعمال عنف مقابلة وبالتالي فأن افعالهم تخلق ما اسماه عالم الاجتماع وليم غامسون بإطارات الظلم في جميع انحاء الدولة حيث ينظر للدولة على انها غير عادلة مما يؤدي قمع الدولة لخلق تضامن بين الحركات المشاركة التي تبرر العنف كشكل من اشكال الدفاع عن النفس وكما عبرت عنه ديلا بورتا "العنف يخرج من العنف" (٣٧).

في سياق الحراك الشعبي العراقي، شكل تصاعد العنف المتبادل بين بعض فئات المحتجين والقوى الأمنية واحدة من أبرز العوامل التي ساهمت في إضعاف مسار العدالة الاجتماعية وتعقيد مخرجاته. وعلى الرغم من أن معظم الحركات الاحتجاجية بدأت بصورة سلمية، فإن استخدام القوة في التعامل مع بعض الاحتجاجات أدى إلى زيادة حالة عدم الثقة بالمؤسسات الرسمية لدى جزء من المواطنين، وأضعف فرص الوصول إلى حلول تقوم على الحوار والاستجابة للمطالب. كما أن حدوث أعمال عنف أو تخريب في بعض مراحل الاحتجاج أثر في صورة الحراك وأعطى مساحة للتركيز على هذه المظاهر بدل التركيز على المطالب التي خرج من أجلها المتظاهرون. ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الحركات الاحتجاجية في العراق ارتبطت بعدد من المطالب التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتحسين الأوضاع العامة. كما كشفت هذه الحركات وجود فجوة بين عدد من مطالب المواطنين وبين الاستجابة لها، كما اظهرت عن مشكلات بالعلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. لذلك فإن معالجة الأسباب التي تدفع للاحتجاج تتطلب تحسين في مستوى الخدمات، والحد من مظاهر الفساد، وتحقيق قدر أكبر من المساواة بالحصول على الفرص، إلى جانب توفير قنوات واضحة للحوار والمشاركة، بما يساعد على تعزيز الثقة بين المواطن والدولة

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. أن أزمة العدالة الاجتماعية بالعراق ترتبط بعدد من المشاكل المتراكمة، أبرزها الفساد، وضعف أداء بعض مؤسسات الدولة، والتفاوت في الحصول على الثروات والفرص.
٢. تبين أن الحركات الاحتجاجية ظهرت بوصفها إحدى صور التعبير عن عدم الرضا عن الواقع الاجتماعي والخدمي، وكان للشباب حضور واضح فيها نتيجة ما يواجهونه من مشكلات تتعلق بالعمل والخدمات والمشاركة .
٣. لم تتمكن الحركات الاحتجاجية من إحداث تغيير شامل في واقع العدالة الاجتماعية، إلا أنها أسهمت في طرح عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية للنقاش العام، ورفعت مستوى المطالبة بالإصلاح، ولا سيما خلال احتجاجات تشرين ٢٠١٩.
٤. واجهت الحركات الاحتجاجية عدد من الصعوبات التي أثرت في قدرتها على الاستمرار وتحقيق نتائج أكبر، ومنها ضعف التنظيم والقيادة، وعدم وجود رؤية موحدة، فضلاً عن تدخل بعض الجهات السياسية، وما رافق الاحتجاجات من أحداث عنف.
٥. أظهرت الحركات الاحتجاجية وجود فجوة بين عدد من مطالب المواطنين وبين مستوى الاستجابة لها، كما عكست وجود مشكلات في العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، خصوصاً في القضايا المرتبطة بالخدمات والفرص والعدالة الاجتماعية.

٦. ساهمت الانقسامات الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع العراقي بالتأثير على وحدة الحراك الاحتجاجي واستمراره، الأمر الذي حد من قدرته على تحقيق نتائج طويلة الأمد في مجال الإصلاح والعدالة الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات

١. العمل على تحسين مستوى العدالة بتوزيع الفرص والموارد، بتوفير فرص العمل للشباب وتحسين الخدمات الأساسية.

٢. تعزيز إجراءات الرسمية لمكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تفعيل أجهزة الرقابة، وزيادة مستوى الشفافية، وتطبيق المساءلة على المخالفين.

٣. توفير القنوات الرسمية للحوار مع الشباب والمحتجين، بما يسمح بعرض المطالب ومناقشتها بصورة منظمة وسلمية، ويساعد على تقليل حالة التوتر بين المواطنين والمؤسسات الرسمية.

٤. العمل على تعزيز مبدأ المواطنة والكفاءة في إدارة مؤسسات الدولة، والحد من الممارسات التي تؤدي إلى التمييز بين المواطنين على أساس الانتماءات الاجتماعية أو السياسية.

٥. تشجيع الدراسات الاجتماعية والميدانية التي تتناول قضايا العدالة الاجتماعية والحركات الاحتجاجية، والاستفادة من نتائجها في فهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع ووضع المعالجات المناسبة لها.

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن العدالة الاجتماعية ترتبط بمجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن استمرار بعض المشكلات المتعلقة بالفساد والتفاوت في الفرص والخدمات يمكن أن يزيد من حالة عدم الرضا الاجتماعي. وقد شكلت الحركات الاحتجاجية إحدى الوسائل التي عبر من خلالها المواطنون عن مطالبهم، إلا أن استمرار معالجة هذه المشكلات يحتاج إلى استجابة مؤسساتية وحوار مستمر مع المجتمع، بما يسهم في تحسين العلاقة بين المواطن والدولة والحد من تكرار أسباب الاحتجاج.

الهوامش:

- ١ - عيسى بن محمد الصفواني، ادارة الازمات المنهج - الاهداف - الاستراتيجيات، دار دجلة، عمان، ٢٠١٨، ص ٢١.
- 2 - Webster's Dictionary, Ninth Edition, New Collegiate Dictionary, Merriam - Webster/Nc, Publisher, U.S.A, 1989, P. 307.
- ٣ - معاذ احمد حسن، الشباب في المجتمع العربي المازوم : العراق إنموذجا ، امواج للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣، ص ٢٢.
- ٤ - على محمد الصلابي، العدالة من المنظور الاسلامي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢١.
- ٥ - احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٢، ص ١١.
- ٦ - جيه كارمل وآخرون، مشروع العدالة الاجتماعية في الاردن، ترجمة: فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان، ٢٠١٤، ص ٨.
- ٧ - تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية ١٦٨ - ٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢.
- ٨ - فارس اشتي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سوريا - الاردن)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٩.
- 9 - Boudon Raymond et autre, Dictionnaire de sociologie, impression Bassiere, France, 2005, p: 159.
- ١٠ - وليد حميد مزهر ، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية في العراق : دراسة ميدانية في الفعل الجماعي بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٢٢.
- ١١ - اسراء جمال رشاد، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي - دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠١٧.
- 12 - Camila Teixeira, Youth, Protests and the Polycrisis. UNICEF Office of Research – Innocenti, 2024.

13 -Neveu Ecic, Sociologie des Mouvements Sociaux, Edition la découverte repers, 207. 3ème édition. Paris. 2002. P: 66.

- ١٤ - تشارلز تيلي، مصدر سابق، ص ١٨
- ١٥ - شهلاء كاظم، سوسيولوجيا ازمة التعددية السياسية واثرها على العدالة الاجتماعية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٢٢، ص ٢٣٣.
- ١٦ - عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٩ .
- 17 -Karsten Jonsen, Ahu Tatli, Mustafa F. Özbilgin, and Joerg Dietz, equal opportunity, In book:Wiley Encyclopedia of Management, Volume 6 vi 01/06/2014, London, P1.
- ١٨ - محمد عبد الغني، مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠.
- ١٩ - توفيق حداد وآخرون، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص ١١١.
- ٢٠ - فالح عبد الجبار ، حركات الاحتجاج العراقية : من سياسات الهوية الى سياسات القضايا، مركز الشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٢.
- ٢١ - علي الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، سلسل كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٩.
- ٢٢ - ابراهيم حسيب الغالبي، ازمت العراق السياسية : مقالات في الشأن العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الثانية، العراق، ٢٠١٥، ص ١٣١.
- ٢٣ - صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٥.
- ٢٤ - محمد العاجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: ازمة سياسات ام ازمة تنمية، في العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة روزا لوكسمبورغ، الرباط، ٢٠١٥، ص ٧٤-٧٥.
- ٢٥ - نمبر سلطاني، ابحت عن العدالة في زمن الثورة، تاريخ النشر ٢٩/٧/٢٠١٥-٢٣:٠٩، على الرابط : <https://www.arab48.com/amp> .
- ٢٦ - ابراهيم حسيب الغالبي، ازمت العراق السياسية: مقالات في الشأن العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، ص ١٣١.
- ٢٧ - آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٠٨.
- ٢٨ - مهى يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، في العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، مصدر سابق، ص ٢٦.

- ٢٩ - محمد رضا عباس، التظاهرات التي لم تنته بعد : سرد تاريخي لاحداث تظاهرات تشرين ٢٠١٩ في العراق، دار الغيمة، ٢٠٢، ص١، ٥٥٠.
- ٣٠ - شيماء عبد السلام ابراهيم، سوسولوجيا الحركات الاحتجاجية ، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر ، العدد ٥٢، مؤسسة الاهرام، ٢٠١٣، ص١٦٠.
- ٣١ - احمد محمد الموسوي، انتفاضة تشرين ٢٠١٩ الجذور والسمات، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤١٠-٤١١، آذار ٢٠٢٠، ص٣١.
- ٣٢ - برهان غليون وآخرون، حقوق الانسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٢.
- ٣٣ - وائل جمال، العدالة الاجتماعية والثورات العربية، في العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، اوراق مؤتمر القاهرة ١٨ و ١٩ مايو ٢٠١٤، مندى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ ، ص٢١.
- ٣٤ - هاشم نعمة، العدالة الاجتماعية: مقاربات فكرية ، مجلة الثقافة الجديدة ،العراق ، العدد ٤١٠-٤١١، آذار ٢٠٢٠، ص١٧.
- ٣٥ - احمد محمد الموسوي، انتفاضة تشرين ٢٠١٩. ز. الجذور والسمات، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤١٠-٤١١، آذار ٢٠٢٠، ص٣١.
- ٣٦ - عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٨، ص٣٣.

37 - Della Porta Donatella and Diani Mario, Social movements; an introduction Oxford Blackwell publishing, 2006 , p 263

المصادر:

1. Camila Teixeira, Youth, Protests and the Polycrisis. UNICEF Office of Research – Innocenti, 2024.
2. - Della Porta Donatella and Diani Mario, Social movements; an introduction Oxford Blackwell publishing, 2006 , p 263
3. -Webster's Dictionary, Ninth Edition, New Collegiate Dictionary, Merriam - Webster/Nc, Publisher, U.S.A, 1989, P. 307.
4. -Boudon Raymond et autre, Dictionnaire de sociologie, impression Bassiere, France, 2005, p: 159.
5. -Karsten Jonsen, Ahu Tatli, Mustafa F. Özbilgin, and Joerg Dietz, equal opportunity, In book:Wiley Encyclopedia of Management, Volume 6 vi 01/06/2014, London, P1.
6. Neveu Ecic, Sociologie des Mouvements Sociaux, Edition la découverte repers, 207. 3éme édition. Paris. 2002. P: 66.

٧. ابراهيم حسيب الغالبي، ازمت العراق السياسية : مقالات في الشأن العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الثانية، العراق، ٢٠١٥.

٨. احمد محمد الموسوي، انتفاضة تشرين ٢٠١٩ الجذور والسمات، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤١٠-٤١١، آذار ٢٠٢٠.

٩. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٢.

١٠. اسراء جمال رشاد، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي - دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠١٧.
١١. آلان تورين، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١١.
١٢. برهان غليون وآخرون، حقوق الانسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
١٣. تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية ١٦٨ - ٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٤. توفيق حداد وآخرون، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي، بيروت، ٢٠١٦.
١٥. جيه كارمل وآخرون، مشروع العدالة الاجتماعية في الاردن، ترجمة: فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان، ٢٠١٤.
١٦. شيماء عبد السلام ابراهيم، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية ، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر ، العدد ٥٢، مؤسسة الاهرام، ٢٠١٣.
١٧. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبيرت، بغداد، ٢٠٠٣.
١٨. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١.
١٩. عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٨.
٢٠. علي الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، سلسل كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
٢١. علي زيد الزعبي، ازمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة الكويت، العدد ٥، مارس ، ٢٠١٣.
٢٢. على محمد الصلابي، العدالة من المنظور الاسلامي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٤.
٢٣. عيسى بن محمد الصفواني، ادارة الازمات المنهج - الاهداف - الاستراتيجيات، دار دجلة، عمان، ٢٠١٨.
٢٤. فارس اشتي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سوريا - الاردن)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٤.
٢٥. فالح عبد الجبار ، حركات الاحتجاج العراقية : من سياسات الهوية الى سياسات القضايا، مركز الشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٨.
٢٦. محمد عبد الغني، مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢٧. محمد رضا عباس، التظاهرات التي لم تنته بعد : سرد تأريخي لاحداث تظاهرات تشرين ٢٠١٩ في العراق، دار الغيمة، ٢٠٢٢.
٢٨. محمد العاجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: ازمة سياسات ام ازمة تنمية، في العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة روزا لوكسمبورغ، الرباط، ٢٠١٥.
٢٩. معاذ احمد حسن، الشباب في المجتمع العربي المازوم : العراق إنموذجا ، امواج للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣.

٣٠. مهى يحيى، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، في العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي، بيروت، ٢٠١٤.
٣١. ميس محمد كاظم، بين التكافؤ والتمييز العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة، في الدراسات الاجتماعية في العراق: منظورات في حقوق الانسان والسلام والعنف، جمعية الامل العراقية، دار الكتاب، بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٥٩.
٣٢. نمبر سلطاني، ابحث عن العدالة في زمن الثورة، تاريخ النشر ٢٠١٥/٧/٢٩-٢٣:٠٩، على الرابط : <https://www.arab48.com/amp>.
٣٣. هاشم نعمة، العدالة الاجتماعية: مقاربات فكرية، مجلة الثقافة الجديدة، العراق، العدد ٤١٠-٤١١، اذار ٢٠٢٠.
٣٤. وائل جمال، العدالة الاجتماعية والثورات العربية، في العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، اوراق مؤتمر القاهرة ١٨ و ١٩ مايو ٢٠١٤، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ .
٣٥. وليد حميد مزهر، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية في العراق : دراسة ميدانية في الفعل الجماعي بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٢٢.